



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

القدرات العراقية المتاحة لتعويض الخسائر النفطية في ظل تداعيات كورونا تقدير موقف

محسن حسن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

القدرات العراقية المتاحة لتعويض الخسائر النفطية في ظل تداعيات كورونا.. تقدير موقف

محسن حسن *

ملخص

تسبب فيروس كورونا في مضاعفة الخسائر النفطية لدى الدول المصدرة للبترول بنحو غير مسبوق ومنها العراق، وقد جاء هذا التأثير السلبي معقداً إلى درجة كبيرة؛ إذ كانت الصين هي بؤرة انتشار الفيروس، مما تسبب في خفض استهلاكها النفطي، ومن ثم تقليص نسب استيرادها من النفط والمواد الطاقية إلى حدودها الدنيا، وهو ما كبّد بدوره الدول النفطية خسائر كبيرة، باعتبار ما تمثله الصين من ثقل عالمي؛ نتيجة تصديرها حجم الاستيراد النفطي من الشركاء النفطيين وخاصة من العراق ومنطقة الخليج، هذا إلى جانب ما سببه انتشار الفيروس في العالم من تراجع كبير في أسعار النفط ذاته، إلى الدرجة التي دفعت بالدول المصدرة للنفط الخام، إلى تقديم تنازلات كبيرة للشركاء التجاريين والنفطيين من أجل تجنب خسائر أكثر فداحة بفعل التهديد الناجم عن كثرة المعروض من النفط مقابل قلة الطلب عليه، والمتمثل في خوف هذه الدول من وصول الطاقة التخزينية إلى قوتها الاستيعابية القصوى، إلى غير ذلك من مثل هذه التأثيرات السلبية الناجمة عن تنامي جائحة كورونا، والتي لم يكن العراق بعيداً مطلقاً عنها؛ لذا فإننا هنا بصدد تقدير السبل والبدائل المتاحة أمام العراق لمواجهة الانخفاض التاريخي لأسعار النفط، ومن ثم تعويض الخسائر الناجمة عن هذا الانخفاض، مع الحفاظ على وضعية نفطية متوازنة تجنب العوائد النفطية مزيداً من الخسائر.

الكلمات الدلالية: (أسعار النفط - كورونا والنفط - جائحة كورونا - الدول النفطية - الطاقة).

* باحث وأكاديمي - مصر.

مقدمة

يمثل تصدير النفط الخام للعراق المصدر الأساسي للدخل وللموازنة العامة للدولة؛ إذ يعد الاقتصاد العراقي من بين الاقتصادات الربعية التي يشكل الربع النفطي قوامها الأساس (حوالي 95% من مجموع الإيرادات)¹، وهذا الاقتصاد يواجه مشكلات حقيقية في تحقيق التوازن المطلوب بين حجم الإنفاق وحجم الاستهلاك؛ لذا تواجه الدولة كل عام معوقات متكررة فيما يخص توزيع وتوجيه وتخصيص العوائد والأموال المنصوص عليها في الموازنة العامة، والتي تشهد خلال 2020 عجزاً يتجاوز 45 تريليون دينار عراقي، لتأتي جائحة كورونا وتعمق فجأة من حدة أزمات هذا الاقتصاد النفطي والربعي، بعد أن أصيبت حركة الصادرات النفطية العربية والخليجية بالكساد الناتج عن تراجع أسعار النفط إلى ما فوق 30 دولاراً للبرميل الواحد بقليل، ما يعني أن عام 2020 - في ظل استمرار تداعيات كورونا- لا يزال يكبّد العراقيين خسائر فادحة من حيث العوائد النفطية، بالتزامن مع توقعات راجحة بتواصل التراجع الحادث في أسعار النفط الدولية إلى حدود نهايات العام الحالي، جنباً إلى جنب، مع توقعات أخرى بانخفاض معدلات النمو العربية خلال العام نفسه «إلى نحو نصف مستوياتها المتوقعة قبل انتشار الفايروس»².

وعند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للعراق عام 2019 (قبل كورونا) بمثيله هذا العام 2020 (بعد حلول كورونا)، نجد أن الأزمة الحالية للنفط بالعراق تؤثر سلباً على هذا الناتج حال استمرار الجائحة على حالها؛ حيث «يقدر البعض أنه في حال بقاء أسعار النفط عند معدل (30 دولاراً) أو أقل للبرميل، ستتراجع تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق من 264.4 تريليون دينار عام 2019، إلى 171.8 تريليون دينار خلال 2020، وسيكون العجز المتوقع في الموازنة العامة العراقية محدود 81 تريليون دينار عراقي؛ أي: ما يوازي 68 مليار دولار أمريكي»³.

1- راهي، محمد غالي، ومعن عبود علي، الخيارات المتاحة أمام العراق لتعظيم إيراداته النفطية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون (2015)، ص 48،

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=114023>

2- تقرير (آفاق الاقتصاد العربي)، الإصدار الحادي عشر، نيسان 2020، ص 2، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/AEO_Apr_2020.pdf

3- بتال، أحمد حسين، و فهد، أيسر ياسين، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع إشارة خاصة للعراق، أبريل 2020، بدون ترقيم، دراسة: <https://www.researchgate.net/publication/340925777> _ .tathyrt_jayht_kwrwna_ly_alaqtsad_alalmy_wsbl_almwajht_m_ashart_khast_llraq

وفي ضوء هذا التراجع المأساوي الحادث في أسعار النفط، وباستحضار التوقعات السلبية المشار إليها خلال ما تبقى من العام 2020، فإن المطلوب بشدة على المستوى الرسمي للحكومة الجديدة في العراق، هو العثور على حلول آنية عاجلة وسريعة لمواجهة الوضع النفطي الطارئ في البلاد والمنطقة والعالم، وهو ما يطرح بدوره عدة أسئلة مهمة أهمها: ما الاستراتيجيات الاقتصادية المثلى التي يمكن اللجوء إليها في مثل هذه الأحوال الطارئة؟ وما البدائل الاقتصادية المتاحة أمام العراق للحد من الآثار السلبية الناجمة عن الوضع النفطي الحالي؟ وما مدى قدرة المخطط الاقتصادي العراقي على استنهاض العوائد النفطية من الركود إلى الجاهزية؟

ولتفصيل الرد على هذه الأسئلة المهمة، يجب أولاً التذكير بالآتي:

● أن التوقعات السلبية بشأن النفط، أغلبها يقف عند حدود نهايات العام الحالي 2020، وبعدها ستفجر أزمة النفط على الأغلب كنتيجة طبيعية لتحسن الموقف الصحي العالمي في مواجهة تداعيات كورونا، ومن ثم عودة الأمور إلى طبيعتها وعلى رأس ذلك استئناف الحركة الطاقية العالمية وما يتبعها من عودة التدفقات النفطية بين الطالبين والعارضين في الأسواق الاستهلاكية الدولية، ربما خلال عام أو عامين من انتهاء الأزمة.

● أن العراق خلال السنوات الماضية، خطى خطوات مقبولة إجمالاً من حيث تهيئة الأجواء الاقتصادية الداخلية للتوجهات الجديدة الخاصة بتنويع مصادر الدخل، رغم البطء الشديد الحادث في هذا الأمر، ما يعني أن مؤسسات الدولة بصفة عامة، بصدد مواجهة دائمة مع مشكلات الربع النفطي، ومشكلات الأزمات الاقتصادية المتعددة في البلاد، وهو بدوره ما يؤشر لجاهزية عراقية قادرة على تجاوز الأزمات، ومنها أزمة النفط الحالية.

● أن مؤشرات الأحداث بالنسبة للحركة النفطية العالمية، تبدو وكأنها تصب في اتجاه إيجابي نحو عودة الأمور إلى سابق عهدها؛ حيث تسجل أسعار النفط ارتفاعاً طفيفاً (40 دولاراً للبرميل) لكنه مبشر، ولاسيما إذا أخذنا في الحسبان قيام العديد من الدول بتخفيف القيود المفروضة الخاصة بمواجهة كورونا؛ وهو ما يعني مجملاً أننا بصدد أزمة نفطية طارئة وليست دائمة.

وانطلاقاً من المقدمة السابقة، يمكننا الرد على الأسئلة المطروحة، وتقدير حدود القدرة العراقية على تجاوز الإيجابي لأزمة العوائد النفطية الحالية بفعل كورونا، من خلال التفصيل التالي:

أولاً: الاستراتيجيات الاقتصادية الأولى لمواجهة الأزمة

عند التعرض للأزمات الاقتصادية الطارئة في أي دولة بصفة عامة، تكون استراتيجيات مواجهة هي خط الدفاع الأول للحفاظ على بنية الاقتصاد من التهاك والانهيار؛ لذا يتوجب على العراق اعتماد استراتيجية مناسبة للتعامل مع تداعيات كورونا على الاقتصاد الوطني، وهي الاستراتيجية التي يمكن تصور الحصول عليها من خلال تطبيق جملة من الإجراءات أهمها ما يلي:

(1) **حماية المكتسبات:** وذلك من خلال عدم السماح للتداعيات الجارية بخسارة أية مكتسبات عراقية متحققة، ولاسيما المكتسبات الاقتصادية التي شهدتها السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بالإنجازات الإدارية والتقنية والتشغيلية في القطاعات الاقتصادية كافة؛ فعلى الرغم من كون هذه الإنجازات تمت ببطء، إلا أن المحافظة عليها يمثل أولوية قصوى في وقت الأزمات الطارئة (مثل أزمة كورونا)، حتى يتم تجنب الاقتصاد العراقي خسارتها أو البدء مجدداً في تحصيلها بكلفة أعلى بعد انتهاء الأزمة، ولعل حماية الإنسان العراقي، وحفظ استقراره الأمني والسياسي والاجتماعي، يعد من بين الأولويات الاقتصادية الأجدى بالرعاية، وخاصة في زمن الأزمة؛ فالعراق اقتصادياً الآن «يعتمد على القطاع الخاص لتكوين الثروات وإيجاد الوظائف»⁴.

(2) **دعم التواصل المؤسسي:** فمن بين أكثر الأسباب المؤدية إلى الانهيار الاقتصادي بفعل أي أزمة، التراخي في دعم فاعلية المؤسسات الاقتصادية العاملة داخل الدول؛ لذا يتوجب على الحكومة العراقية الجديدة، القيام بمهمة بث روح الفاعلية في التواصل المتبادل بين مؤسسات الاقتصاد العراقي، أو بمعنى أدق «وضع سياسات جوهرية للحفاظ على سلامة شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية بين العاملين ومؤسسة الأعمال، والمقرضين والمقترضين، والموردين والمستخدمين النهائيين، لكي يتعافى النشاط الاقتصادي متى توارت هذه الأزمة، والهدف هنا هو منع أزمة مؤقتة من جلب ضرر دائم»⁵.

4- <https://rawabetcenter.com/archives/110470> .

5- غيتا غويناث، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، مدونات صندوق النقد الدولي، مارس 2020: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>.

(3) **نشر الوعي الاقتصادي:** ففي مثل هذه الأزمات الطارئة، تحتاج الدوائر والمؤسسات الاقتصادية إلى زيادة تبصير أصحابها أو العاملين بها، بطرق المواجهة، وبالإجراءات المثلى التي يجب اتخاذها لحماية الاقتصادات الجزئية (التي هي المكون الأساسي للاقتصاد الوطني)، من الإفلاس والغلق، وهو ما ينطبق بدوره على المؤسسات الاقتصادية الرسمية والعملاقة في العراق، والتي تحتاج إلى متابعة آنية وحظية، للتأكد من انضباط تطبيقات الإدارة والتشغيل وفق تعليمات ومفاهيم (إدارة الأزمات)، والتي تعني في جوهرها «التوجه نحو التقليل من حجم الضرر الناتج عن الأزمة ومسبباتها، سواء في إمكانية المؤسسة المادية، أو صورتها الذهنية لدى الجمهور»⁶.

(4) **التوظيف الإيجابي للأزمة:** فمما يجب لفت الانتباه إليه، أن جائحة كورونا، أظهرت العديد من النوافذ الخفية التي يمكن الولوج عبرها للتخفيف من حجم النفقات التشغيلية والإدارية في العديد من القطاعات الاقتصادية، وعلى سبيل المثال، بدت آلية (العمل عن بعد) كأحدى الآليات القابلة للتطبيق حالياً والتطوير مستقبلاً لجني ثمارها في توفير نفقات طائلة على الدولة والمجتمع، من خلال مأسسة هذه الآلية وما يرتبط بها من أدوات تقنية، والاستفادة من الأزمة الحالية في تهيئة بناء وظيفي واستثماري واقتصادي متكامل يعتمد على تلك الآلية، بشروط عملية مرنة، تتيح مضاعفة العوائد والإيرادات بالتزامن مع إتاحتها ترشيد النفقات والتقليل من المشكلات الإدارية والجماهيرية، ولعل العراق أحوج حالياً إلى ما قامت به (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية) بدولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً، من دعم هذا التوجه الإيجابي في توظيف الأزمة الراهنة⁷.

(5) **التعاطي مع النمط الاستهلاكي المستجد:** بمعنى أن على الحكومة العراقية إدراك طبيعة التوجهات الاستهلاكية الجديدة لـ (مجتمع كورونا)، حتى يمكنها التعاطي الإيجابي مع هذه التوجهات بشكل يعزز القدرات الاقتصادية للبلاد، ومن ثم، فإنه يجدر بالمؤسسات الاقتصادية العراقية الاهتمام بتعديل سلوكياتها التجارية والترويجية على وفق أنماط السلوك الاستهلاكي الجديد القائم على شيوع التسوق الإلكتروني؛ لذلك يرجح في الوضعية الاقتصادية الراهنة أن يتم العمل على دعم أنشطة

6- السيد سعيد، استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث.. دور العلاقات العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص 33.

7- قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم (27) لسنة 2020 بشأن نظام العمل عن بعد في الحكومة الاتحادية ضمن الأحوال الاعتيادية والطبيعية:

<https://u.ae/ar-ae/information-and-services/jobs/working-in-uae-government-sector/implementing-a-remote-work-system-in-the-federal-government-in-normal-situations>.

التجارة الإلكترونية، وتنشيط الحرف والصناعات الغذائية والصحية، وخدمات التعليم عن بعد، واقتصاديات الترفيه المنزلي، إلى غير ذلك من خدمات تجارية واقتصادية تواكب الأجواء الراهنة، ويمكنها تحريك المياه الراكدة في عوائد القطاع الاقتصادي غير النفط، وتتوافق مع ما سيحدث مستقبلاً من توجهات اقتصادية جديدة أفرزتها أزمة كورونا، والتي «ستقود العالم إلى إعادة النظر في الكثير من معطيات الوضع الاقتصادي، وقد تدفعه إلى إنهاء العمل بالكثير من القواعد التي سادت طوال الفترة الماضية»⁸.

ثانياً: بدائل الاقتصاد العراقي المتاحة لمواجهة أزمة النفط

لدى العراق عدة بدائل اقتصادية للتخفيف من حدة التداعيات السلبية لكورونا على النفط ومشتقاته، بعض هذه البدائل مخوف بمخاطر جانبية، والآخر يحتاج إلى حوكمة سريعة وعملية، وهذه البدائل المشار إليها تتلخص في الآتي:

(1) **تطبيق سياسة الترشيد في الإنفاق:** وهنا يجب أن تتوجه هذه السياسة إلى آلية الجدولة؛ أي: جدولة أبواب الإنفاق الحكومي التي تستنزف جزءاً كبيراً من الميزانية، ولاسيما ما يرتبط بالمشروعات الكبرى والعملاقة؛ فبإمكان الحكومة تأجيل الدعم المالي لهذه المشروعات لفترات لاحقة ريثما تنتهي الأزمة، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى خسارة ما تم إنجازه جزئياً من تلك المشروعات، ولكن لا يجب أن تمتد سياسة الترشيد المشار إليها هنا، إلى آلية تيسير حصول الصناع والزراع والحرفيين ومقدمي الخدمات على القروض الصغيرة والكبيرة، بل على العكس يجب هنا تقديم الدعم؛ لأن هذه القطاعات كفيلة بتعويض جزء كبير من فاقد العوائد النفطية.

(2) **استقطاب منح اقتصادية:** وهي إحدى الطرق التي يمكن للجهات السيادية العراقية تفعيلها لتخفيف حدة الأزمة المالية الحالية في البلاد؛ إذ من اليسير على العراق أن يلوّح بورقة المصالح المتبادلة والمشاركة مع أي طرف من الأطراف الدولية لاستقطاب مثل تلك المنح الداعمة، ولعل أقرب المنح المتوقعة من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها ستكون وفق اعتبارات سياسية خاصة؛ فضلاً عن تيسير سبل اقتراض العراق من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بواسطة أمريكية.

8- عباس، محمد أحمد، ملامح اقتصادية متوقعة لفترة ما بعد كورونا، المعهد المصري للدراسات، مايو 2020:

<https://eipss-eg.org>.

(3) **تنوع مصادر الدخل:** وهذا البديل يكون من خلال قيام الحكومة العراقية الجديدة بدعم الإنتاج المحلي على مستوى القطاعين: الزراعي والصناعي، وباقي القطاعات الحرفية والمهنية والخدمية، والأجواء الحالية مناسبة جداً لتفعيل هذا الدعم وجني ثماره حالياً ومستقبلاً، خاصة في ظل توجهات عالمية ودولية حثيثة أفرزتها أزمة كورونا، نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص نسبة الحاجة إلى الاستيراد الخارجي للسلع والمنتجات التي يمكن إنتاجها وتوفيرها محلياً، وكذلك إمكانية تنوع الإيرادات من خلال البنود الضريبية المختلفة، أو من خلال هيكلة المشروعات الخاسرة وطرح الأراضي المملوكة للدولة لاستثمارات القطاع الخاص، وغير ذلك من أوجه ترشيد الموارد الاقتصادية والحد من هدرها⁹.

(4) **الاعتماد على الاحتياطي النقدي:** وهو بديل مؤقت، يمكن اللجوء إليه لسداد مستحقات الرواتب الخاصة بالموظفين وأصحاب التقاعد، والتي تتجاوز شهرياً ما قيمته أربعة تريليونات دينار عراقي، أي ما يوازي ثلاثة مليارات دولار أمريكي أو أكثر، والحكومة العراقية الجديدة هنا، بصدد معضلة حقيقية؛ إذ لا يمكن الاعتماد على الاحتياطي النقدي سوى لبضعة أشهر فقط، كما أن العوائد النفطية العراقية لم تصل إلى 1.5 مليار دولار خلال نيسان 2020، أي أنها لا تكفي لسداد تلك المستحقات والرواتب، فضلاً عن أن تآكل الاحتياطي النقدي، سيحرم العراق من دعم العملة المحلية ومن التحكم في سعر الصرف أو تمويل عجز الموازنة¹⁰.

(5) **الاقتراض الخارجي:** وهو من بين الطرق والبدايل التي يمكن أن يلجأ إليها العراق للتخفيف من وطأة تراجع العوائد النفطية، لكن هذا الخيار ينطوي على مخاطرة كبيرة من شأنها زيادة ديون العراق الخارجية بشكل معقد وخانق في المستقبل، كما أن (قانون الاقتراض الخارجي) بالأساس يواجه تحدياً كبيراً لتميره لدى مجلس النواب العراقي الحالي، إضافة إلى أن (قانون الموازنة الاتحادية) الذي أُقرّ عام 2019، يتضمن بنداً أو فقرة توصي بعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي؛ لذا يعد اعتماد هذا البديل صعباً في الوقت الحالي، جنباً إلى جنب، مع صعوبة الاقتراض الداخلي، على الأقل إلى حين إقرار موازنة عراقية معتمدة للعام الحالي 2020، وتجدر الإشارة هنا إلى أن «الاقتراض العراقي المتكرر، أفضى إلى إرهاب دائم للموازنة الاتحادية؛ إذ وصلت أقساط وفوائد

9- بتال، أحمد حسين، و فهد، أيسر ياسين، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي...، مصدر سابق.

10 يعد الاحتياطي النقدي الأجنبي المملوك للدولة هو وسيلتها الرسمية لدعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف، وامتصاص الصدمات الاقتصادية في وقت الأزمات وتقييد القروض، كما أنه الأداة التي من خلالها يمكن تعزيز درجة الثقة لدى الأسواق الاقتصادية الدولية في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية (وثيقة: المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي: <https://www.imf.org/external/np/mae/ferm/ara/guidea.pdf>، ص 4)

الدين العام واجب السداد إلى 10 تريليونات دينار ضمن موازنة 2019، بينما يتجاوز إجمالي الدين العراقي العام حالياً حاجز الـ130 مليار دولار»¹¹.

(6) خفض العملة المحلية: وهو أحد البدائل المطروحة بقوة أمام العراق حالياً؛ فمن بين ما تفكر فيه الحكومة العراقية الجديدة هو اعتماد آلية خفض الرواتب واستقطاع جزء منها لترشيد النفقات، لكن بعض المخاوف تساورها بشأن التطبيق المباشر والصريح لهذه الآلية، نظراً لما يمكن أن يترتب عليه من ثورة الجماهير والموظفين، لكن رغم ذلك، قد تلجأ الحكومة الحالية إلى آلية بديلة أكثر تخفياً ومراوغة، وهي خفض قيمة الدينار العراقي ما يضمن النزول بقيمة العملة المحلية إلى النصف، وهذه الآلية أيضاً تنطوي على مخاطرة كبيرة مثل سابقتها؛ إذ سيترتب عليها تضيق الخناق على المواطن العراقي محدود الدخل، والذي سيجد نفسه عاجزاً عن الوفاء بمتطلباته الضرورية، نتيجة هذا الإجراء؛ إذ أنه في العادة» يحتفظ محدودو الدخل بأموالهم في صورة نقدية، وبالتالي فإن اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية لما يمتلكون من نقود، بالإضافة إلى انخفاض الأجور الحقيقية لهم الأمر الذي يزيد من وضعهم سوءاً»¹².

(7) طبع عملة جديدة: وهذا يأتي من بين البدائل المتاحة أمام الحكومة العراقية الحالية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كورونا، وهو ربما من بين البدائل الأسهل تطبيقاً واحترازاً إذا ما قيس ببدائل أخرى تم ذكرها؛ حيث سيتيح طبع العملة الوفاء بالمخصصات المالية للرواتب من جهة، وسيمنح فرصة الحفاظ على الاحتياطي الوطني من النقد الأجنبي والذهب من جهة ثانية، إلى جانب بعض الإيجابيات الأخرى المتمثلة في خفض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، وهو ما سيعزز ويدعم المنتج الصناعي المحلي في العراق؛ ومن ثم فإن هذا البديل يعد راجحاً في الوقت الحالي بالنسبة للحكومة في البلاد، وهو (يرتبط بإجراء خفض العملة السابق ذكره)¹³.

(8) ضبط التحصيل الجمركي والضريبي: وهو من البدائل الفاعلة التي تفتقد إلى الإدارة الواعية في العراق؛ فلدى العراق عشرات المنافذ والمرافق الحدودية والوسيطه، تدر عوائد مالية ضخمة تتجاوز الـ20 تريليون دينار عراقي سنوياً، إلى جانب العوائد الضريبية المتنوعة والمرتبطة بهذه المنافذ

11- آل طعمة، حيدر حسين، إيجابيات وسلبيات الاقتراض الخارجي، موقع المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية)، نيسان 2010: <https://www.arado.org/ManagementNews/archives/12327>.

12- مجموعة باحثين، الآثار التوزيعية لتخفيض قيمة العملة المحلية.. دراسة حالة بوليفيا مع التطبيق على الاقتصاد المصري، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، حزيران 2017:

<https://democraticac.de/?p=47116>

13- المصدر السابق نفسه.

وبغيرها من أوجه النشاط المختلفة، لكن للأسف الشديد، يوجد تقصير كبير في ضبط تحصيل هذه العوائد، والتي لا يصل إلى الخزانة العراقية منها سوى النذر اليسير بفعل الضعف الرقابي، الأمر الذي يؤدي إلى هدر غير مسبوق في الموارد المالية للبلاد، والتي باستطاعتها وحدها -بعيداً عن عوائد النفط- سد أي فجوات تمويلية قد تحتاجها الموازنة في أي وقت من الأوقات؛ لذا يتوجب الاهتمام بهذا البديل وعدم التفريط فيه، خاصة وأن الجمارك تأتي في المرتبة الثانية بعد النفط بالحركة الاقتصادية في العراق، ويمكنها مضاعفة واردات الدولة والسعي إلى تحقيق تبادل مشترك بين العراق ودول الجوار»¹⁴.

(9) **الشراكة والاستثمار المجتمعي**: وهو بديل غفلت أو تغافلت عنه حكومات عراقية عديدة، مع أنه من البدائل الفاعلة في تعزيز الانتماء الوطني وتأسيس الشراكة الاقتصادية الدائمة والمنقذة وقت الأزمات؛ إذ بإمكان الحكومة العراقية دعوة مواطنيها للإسهام الاقتصادي في مشاريع قومية على مبدأ الشراكة الاستثمارية بين الدولة والمواطن، بشكل يعزز استنهاض وتفعيل القطاعات الإنتاجية الداخلية، شريطة أن يتم ذلك على وفق أسس قانونية وضمانات حقيقية وشفافة، تحفظ للمواطن نسبه من الأرباح، وتمنح الدولة إمكانية التوظيف الاستثماري للقوة المالية الجمعية للعراقيين، الأمر الذي يمكن من خلاله مواجهة أية أزمات أو فجوات اقتصادية طارئة، بل إن هذه الشراكة بين القطاعين العام (ممثلاً في الدولة) والخاص (ممثلاً في المواطن)، «ربما يكون الحل الأمثل حالاً ومستقبلاً، نحو نقل الثروة الريعية إلى الاستثمار الحقيقي للاقتصاد الحر»¹⁵.

ثالثاً: المخطط العراقي وسبل استنهاض العوائد النفطية

ستظل العوائد النفطية في العراق هي حجر الزاوية في اقتصاد البلاد، على الأقل خلال الأمدين: القريب والمتوسط، الأمر الذي يعني وقوع الاقتصاد العراقي تحت مؤثرات الصعود والهبوط المتتابع لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو الأمر الحادث فعلياً الآن بفعل جائحة كورونا، وما ترتب عليها من تراجع سعر برميل النفط إلى ما دون الـ 40 دولاراً؛ إذ بات من الضروري على المخطط الاقتصادي العراقي أن يفتش عن سبل استنهاض العوائد النفطية ضمن الوضع الطارئ

14- شهيد، نوران عبد الأمير، اقتصاديات المنافذ الحدودية في العراق وأهميتها الاقتصادية، دراسة لنيل شهادة البكالوريوس في الجغرافيا، جامعة القادسية، كلية الآداب، 2018، ص 61.

15- هاشم، حنان عبد الخضر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 36، المجلد 13، 2016، ص 16:

والتأزم؛ فبالإضافة للبدائل التي أشرنا إليها سابقاً، وهي بدائل معظمها غير نفطية، توجد بدائل أخرى في إطار الموارد النفطية، لكن أغلب هذه البدائل تجهيزية وتحضيرية، ولن تظهر آثارها الإيجابية بشكل سريع، وإنما يتوقع لها أن تكون فاعلة خلال الأشهر والسنوات القريبة القادمة، والفرصة الآن متاحة لمنحها الأولويات الكفيلة بظهور فاعليتها فور انتهاء أزمة كورونا الحالية، ويمكن ذكر أهم تلك البدائل في نقاط العرض التالية:

(1) تقنين الهدر: وهذا البديل يمكن أن يوفر على العراق ملايين الدولارات التي من شأنها تقليص حدة الأزمات النفطية في البلاد؛ فعلى سبيل المثال يمكن للعراق توفير 45 مليار دولار سنوياً من خلال معالجة الغاز وعدم حرقه¹⁶ كما أن بإمكان العراق توسيع نطاق المنتجات المستخلصة من المشتقات النفطية داخلياً وهو ما سيوفر للخزانة حوالي 22 مليون دولار شهرياً (2.4 مليار دولار سنوياً)؛ أي: ما يعادل 10% من دخل النفط السنوي للبلاد¹⁷، ومن جهة أخرى فقد بات من الضروري في ظل الأزمة الحالية، إنجاز مراجعة لاعتبارات المكسب والخسارة في جولات وعقود التراخيص الممنوحة للشركات النفطية الكبرى في العراق، للوقوف على غثها من سميتها، ولاسيما بعدما واجهته هذه الجولات والعقود والتراخيص من انتقادات لاذعة من خبراء المال والأعمال والاقتصاد، أظهرت مدى تَعَوُّل واحتكار شركات النفط الدولية للموارد والعوائد، مقابل حرمان الخزانة العراقية منها، في وقت هي في أمس الحاجة إلى هذه العوائد، طوال المدد المنصوص عليها في العقود الموقعة¹⁸.

(2) تقنين فروق أسعار النفط الداخلية: إن بعض التعاملات النفطية داخل العراق تنطوي على إجحاف كبير جداً للأسعار المتداولة، ولاسيما تلك الأسعار المعمول بها داخل المصافي الرسمية لوزارة النفط العراقية؛ ومما يُشار إليه في هذا الصدد على سبيل المثال، أن تلك المصافي تحصل على مليون برميل يومياً من النفط الخام مقابل خمسة دولارات فقط للبرميل الواحد، في حين أن معدل البيع المعتمد ضمن موازنة العام 2019، هو ستون دولاراً للبرميل الواحد؛ مما يعني -على وفق هذه الإشارة- خسارة 55 مليون دولار يومياً نتيجة هذه التعاملات النفطية الداخلية¹⁹.

16- شذى خليل، ثروة العراق من الغاز كلما زاد إنتاج النفط زاد حرق الغاز، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تشرين الثاني 2019: <https://rawabetcenter.com/archives/99513>.

17- جيايد، أحمد موسى، القطاع النفطي العراقي-معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل، دراسة منشورة، موقع (وكالة أنباء برائن)، العراق، 2019، بدون ترقيم: <http://burathanews.com/arabic/studies/346861>.

18- المصدر السابق نفسه.

19- تقرير مركز بيت العراق تحت عنوان (...10 بدائل للحفاظ على رواتب الموظفين)، تصريحات منسوبة إلى (ماجد الوائلي) عضو اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي: <https://iraqhouseinstitute.com>، مع البحث بالعنوان المذكور.

(3) **تقنين الفساد النفطي:** فقطاع النفط العراقي من أكبر القطاعات التي تعاني فساداً مالياً على مدار سنوات عديدة ماضية، ما يعني أن معظم عوائد النفط العراقي مشكوك في وصولها إلى الخزانة العامة للدولة، وما أُشير إليه استشهاداً في هذا الصدد» أن إيرادات النفط العراقي منذ عام 2003 وحتى 2015 بلغت 560 مليار دولار، في حين أن حكومة العبادي لم تتسلم سوى خزينة فيها 3 مليارات دولار مع 15 ملياراً أخرى من الديون المتبقية لشركات النفط، وفق تصريحات شخصية للعبادي نفسه²⁰ وهو ما يمنحنا مثلاً لطبيعة وأحجام العوائد النفطية المهذرة في العراق، والتي يمكن لتقنينها الآن والاهتمام بكشف أوجه الفساد بشأها، أن يأتي بشمار إيجابية غير مسبوق في مسألة تغطية النفقات والرواتب وعجز الميزانية، وتحرير العراق والعراقيين من الأزمة المالية الحالية.

(4) **ترميم بلا كلفة:** ويقصد هنا بالتحديد ضرورة قيام الحكومة العراقية بترميم البنية التحتية لمنشآت النفط في البلاد والتي تعاني التراجع والترهل من أزمة بعيدة، فهذه هي الفرصة المناسبة للتركيز في إنجاز هذه المهمة، استعداداً لاستئناف العمل بهذه المنشآت بكامل طاقتها بعد انتهاء أزمة كورونا، وتمويل هذا الترميم دون تحميل الميزانية أعباء إضافية، يمكن هيكلة مشروعات عراقية عديدة لا تدر أية أرباح أو عوائد، وكذلك بيع بعض الممتلكات الرسمية للدولة، من أجل تمويل هذا الترميم الحيوي والمهم للعراق والعراقيين، ولاسيما مع تراجع الإنتاجية النفطية للعديد من الحقول الرئيسية، كحقول ميسان مثلاً التي انخفض إنتاجها اليومي من 100 إلى 80 ألف برميل يومياً، نتيجة غياب الصيانة والترميم²¹.

(5) **تطبيق الاستبدال الإيجابي:** والمقصود هنا هو تجميد منشآت المشاريع العراقية الأقل أهمية من حيث اجتذاب العوائد الداعمة للموازنة العامة للعراق، وتوجيه الجهود الإنشائية والتمويلية المخصصة لتلك المشاريع، إلى منشآت أخرى أكثر قدرة على مضاعفة العوائد حالاً ومستقبلاً، كالمنشآت النفطية مثلاً، ولاسيما ما هو خاص منها ببناء خزانات النفط الخام عند مجمعات التصدير، والتي يمكن بنائها توفير 20 مليون دولار يومياً لتكديدها الخزانة العراقية نتيجة عدم بناء

20- ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 7 تشرين الثاني 2015، عن ورقة بحثية شارك بها (أحمد الجلبي). - وزير نفط عراقي سابق - حملت عنوان (تأثير انخفاض أسعار النفط في العراق)، ص 12: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_E3C4D2AC.pdf.

21- الربيعي، فلاح خلف، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والآفاق المستقبلية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، بدون تاريخ، بدون تفاصيل إضافية:

[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/352.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/352.htm)

هذه الخزانات²².

(6) عدم إغفال الطاقات البديلة: فعلى سبيل المثال، تعد الطاقة الشمسية من الطاقات البديلة غير المستثمرة في العراق، وهي إحدى وسائل تخفيف الضغط على القطاع النفطي، وعلى الرغم من أن مشروعات إنشاء محطات توليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية أصبحت حاضرة بقوة في دول عديدة مجاورة للعراق، نظراً لانخفاض تكلفتها بفعل التحسن التكنولوجي، ورغم أنها تعتمد بالأساس على التمويل الخاص وليس التمويل الحكومي، إلا أن العراق يفتقد إلى القرار المحفّز على توظيف هذه الطاقة البديلة، في حين تتكبد الدولة ما لا يقل عن 40 مليار دولار سنوياً لتعويض نقص إمدادات الكهرباء وتغاضي عن طاقة بديلة يمكنها توفير هذه المليارات²³.

الخلاصة

أن القدرات العراقية المتاحة أمام العراق لتعويض الخسائر النفطية، كثيرة ومتنوعة، ولكنها تتسم بصعوبات ليست ناجمة عن اعتبارات جائحة كورونا الحالية فحسب، وإنما أيضاً عن طبيعة الوضع الاقتصادي العراقي العام، الذي يجعل من استراتيجيات المواجهة الاقتصادية متخبطة وعشوائية وغير مكتملة الفاعلية والحسم، إلى جانب بقاء الحلول الاقتصادية المطروحة والمتاحة للأزمة الحالية، محفوفة بمخاطر المساس السلبي بالبنية الاقتصادية للبلاد من جهة، وبواقع التقصير الحكومي المحتمل في الوفاء بالمخصصات المالية اللازمة لرواتب المواطنين والخدمات من جهة أخرى؛ ولكن في نهاية المطاف، يجب التأكيد على أن الكثير من تلك القدرات والحلول، يمكنها إيجاد مساحة من حرية التعاطي الإيجابي أمام الحكومة العراقية الجديدة، تجاه أزمة النفط الحالية، غير أن تلك الحلول ستكون مرهونة بمدى حنكة المخطط الاقتصادي العراقي، وقدرته على اختيار الأنسب والأجدي نفعاً منها لتجنب الإضرار المباشر والدائم بالبنية الاقتصادية للبلاد، والاحتفاظ بالمكتسبات المتحققة مروراً بها إلى ما بعد أزمة كورونا بسلام وتأن.

22- انظر: شذى خليل، الهبوط في أسعار النفط العالمي خطر يهدد العراق، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أيلول 2019، متاح على: <https://rawabetcenter.com/archives/96013>، (بتصرف يسير)

23- وثائق معلومات مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق (P162454)، منشورات البنك الدولي، تقرير رقم: PIDISDSA23369، أيلول 2018/تحديث آذار 2019: <http://documents.worldbank.org/curated/en/676031554277668513/pdf>